Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(4) ; March 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
8. 2 .2019	28.2.2019	15.3.2019

دور المؤتمرات الدولية في تحقيق التنمية السياسية للمرأة العراقية – مؤتمر بكين ١٩٩٥ أنموذجاً

THE ROLE OF INTERNATIONAL CONFERENCES IN ACHIEVING THE POLITICAL DEVELOPMENT OF IRAQI WOMEN - BEIJING CONFERENCE 1995 MODEL

م.د. بشرى حسين صالح الزويني

الجامعة العراقية – كلية القانون والعلوم السياسية

Dr.Bushra Hussain Salah

University of Iraq – Faculty of Law and Political Science

الملخص

يعد عقد السبعينيات من قرن العشرين ، هو بداية الثورة النسوية في المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الرجل ، لذا عقدت الكثير من الفعاليات السياسية للمطالبة بالحقوق لعل اهمها كانت مؤتمرا (مكسيكو عام ١٩٧٥ وكوبنهاغن عام ١٩٨٠ ومؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥) ثم جاء المؤتمر الاهم وهو مؤتمر بكين ١٩٩٥ المنعقد في الصين ، فكان من الطبيعي ان يكون لهذه المؤتمرات الدولية دوراً في تحقيق التنمية السياسية للمرأة ، ففي العراق الذي خرج من نظام دكتاتوري الى نظام ديمقراطي ، فهو حريص ان يعطي انطباعا للعالم بانه يتقدم نحو الديمقراطية واحترام حقوق الانسان لاسيما وان مؤتمر بكين جاء باثنى عشر محور يخص قضايا المرأة منها (المرأة والفقر. تعليم المرأة وتدريبها ، والمرأة والصحة ، والعنف ضد المرأة ، والمرأة والنزاعات المسلحة ، والمرأة والاقتصاد ، والمرأة في مواقع السلطة وصنع القرار ،والاليات المؤسسية للنهوض بالمرأة ، والمرأة وحقوق الانسان والمرأة ووسائل

الاعلام ، والمرأة والبيئة واخيرا الطفلة ، لذا جاء البحث ليركز عن السياسة العامة للدولة العراقية من اجل دمج هذه المحاور في مؤسساتها العامة بشكل يحقق تنمية سياسية للمرأة العراقية لاسيما وان العراق بيئة خصبة لمثل هذه المواضيع لأنه خرج من نظام ديكتاتوري مارس ابشع انواع العنف ضد المرأة الى نظام ديمقراطي تميز بالانفلات الامني واحوال سياسية غير مستقرة دفعت المرأة العراقية ثمنه .

الكلمات المفتاحية : المؤتمرات الدولية ، التنمية السياسية ، المرأة ، بكين .

Abstract

the 70s considered the beginning of women's revolution in demanding equal rights with men, so many political events were held to demand rights. Perhaps the most important was the conference of (Mexico City in 1975, Copenhagen in 1980 and the Nairobi Conference in 1985). The most important conference was the Beijing Conference Which was held in China, it was natural that these international conferences have a role in achieving the political development of women, and in Iraq, which emerged from a dictatorship to a democratic system And therefore he is keen to give the impression of the that he is moving forward to democracy and respect for human rights, especially that the Beijing Conference came in twelve focal points on women's issues (women and poverty, women's education and training, women and health, violence against women, women and armed conflicts, Women and economy, Power and decision-making positions, institutional mechanisms for the advancement of women, women and human rights, women and the media, women and the environment and finally the girl child ,therefore, the research focuses on the general policy of the Iraqi state in order to integrate these focal points into its public institutions in a way that achieves political development for Iraqi women, especially Iraq is a fertile environment for such issues because it emerged from a dictatorial regime. The worst forms of violence against women were committed to a democratic system characterized by insecurity and unstable political conditions. That Iraqi women paid for it.

key words : International Conferences , Political Development , Beijing , Women.

مدخل

تُعد التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة ، وبعداً اساسياً من أبعاد التطور السياسي للدول عبر استثمار كامل للموارد البشرية ، وعليه لا يمكن تحقيق تنمية سياسية لمجتمع طالما لا يوجد استثمار حقيقي لأحد طرفي الموارد البشرية وهي المرأة ، ونقصد بذلك هو ممارسة المرأة لحقوقها السياسية والمدنية مثل حق التصويت في الانتخابات، والترشح للمجالس النيابية والمحلية، والانضمام الى الاحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني...الخ . ويظهر بوضوح عدم اكمال شروط نجاح التنمية السياسية في الدول ذات المجتمعات الذكورية ، اذ يحاول فيها المجتمع تغييب دور المرأة فيجعلها تابعة للرجل ويعمل على حرمانها من حقوقها ، لذا جاءت الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية وهي تنادي بحقوق المرأة وسعت الى ضمان الدفاع عنهن وبالتالي تحقيق التنمية السياسية الامثل ، ولعل اهم تلك المؤتمرات المجدية نفعا للمرأة هي مؤتمر بكين المنعقد في الصين عام (١٩٩٥) ، ولأهمية هذا المؤتمر تقرر ان تكون هناك متابعة ومراجعة لتنفيذ بنوده كل خمس سنوات من قبل الدول التي صادقت عليه ، فسميت هذه المراجعات بكين +٥، وبكين +١٠، وبكين +١٥ ،وبكين +٢٠...الخ . وتأتي **اهمية البحث** كونه يعرض مدى تنفيذ العراق لبنود مؤتمر بكين (١٩٩٥) اذا يُعد الالتزام في مجال تمكين المرأة ومشاركتها السياسية مقياسا لتطور العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وعليه تقع المسؤولية الكاملة على الدولة العراقية في تنفيذ هذه الالتزامات ومواكبة التطور العالمي بالشكل الذي يتناسب مع البيئة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ وكذلك الدستور العراقي النافذ . لذا جاء **هدف البحث** في معرفة مدى تأثير مؤتمر بكين العالمي على سياسة العراق في تعجيل خطوات المساهمة السياسية للمرأة العراقية .مع **اشكالية البحث** التي تكمن في بيان معرفة ما هي الالتزامات المحددة في مؤتمر بكين ؟ وهل ان هذه الالتزامات جاءت طردية ام عكسية مع المتغيرات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ؟ ودستور ٢٠٠٥ وكيف نفذت الحكومة العراقية هذه الالتزامات ؟ وهل لا زالت هذه الالتزامات سارية التنفيذ بالنسبة للحكومة العراقية؟. ولقد اعتمدنا في **منهجية البحث** على المنهج الوصفي التحليلي المبني على كيف ؟ ولماذا ؟ ومتى ؟ من اجل فهم اعمق الاحداث والمواقف . مع **فرضية مفادها** ان هناك علاقه طردية بين التزامات العراق تجاه المؤتمرات الدولية ومنها مؤتمر بكين وبين احترام الدول لحقوق المرأة بتحقيق تمكين سياسي لها ، اذ ان كلما زاد التزام العراق ببنود المؤتمرات التي تخص المرأة كلما زاد احترامه لحقوقها وعد دولة تحقق تنمية سياسية حقيقة باستثمار الموارد البشرية لديه. ومن اجل وضع الفرضية موضع التطبيق جاء البحث في **ثلاث مباحث** ،

ناقش **المبحث الاول** منه التنمية السياسية والمؤتمرات الدولية بمطلبين الاول منه ركز على مفهوم التنمية السياسية ، بينما أكد المطلب الثاني على المؤتمرات الدولية . وناقش المبحث الثاني مؤتمر بكين العالمي في مطلبين الاول تناول موضوع مؤتمر بكين الاول للعام (١٩٩٥) اما المطلب الثاني فقد تناول المراجعات والتقدم المحرز لتنفيذ اعلان وبيان مؤتمر بكين الاول، ليناقش المبحث الأخير التزام العراق تجاه مؤتمر بكين ودوره في تحقيق التنمية السياسية للمرأة العراقية ثم خاتمة وتوصيات.

المبحث الأول:– المؤتمرات الدولية والتنمية السياسية

ان معرفة ما المقصود بالتنمية السياسية هي بوابة فهمنا للموضوع وكيف سخر مؤتمر بكين محاوره من اجل تحقيق تنمية سياسية للمرأة ، لذلك فنحن بحاجة الى معرفة ما المقصود بالتنمية السياسية اولا ومن ثم التطرق الى المؤتمرات الدولية المهمة المهتمة بقضايا المرأة والتي سبقت ومهدت لمؤتمر بكين عام ١٩٩٥ موضوع الدراسة . لذا سيتم تناول هذا الامر عبر المطلبين التاليين:–

المطلب الاول : مفهوم التنمية السياسية .

تنوعت التعريفات لمصطلح التنمية عامة والتنمية السياسية خاصة ، حالها حال المصطلحات الانسانية ، ولعل الاشارة هنا الى اهم التعاريف التي ظهرت في القرن العشرين من خلال تعريف اعلان الحق في التنمية الذي اقرته الامم المتحدة في العام ١٩٨٦ بان **التنمية** هي " عملية متكاملة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، تهدف الى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الافراد التي يمكن عن طريق تحقيق تقدم في مجالات دعم حقوق الانسان والحريات العامة.[١] اما **التنمية السياسية فهي** عمل مقصود ارادياً يهدف الى زيادة المشاركة السياسية عبر تطوير قدرات المعنين بيها من النساء والرجال على حدا سواء من خلال التوعية والتثقيف والتدريب واستحصال الفرص لاكتساب الخبرات وتطوير المهارات التي تجعل المشاركة السياسية اكثر فاعلية ، اذن فالتنمية السياسية تشمل التمكين والمشاركة الفعالة في العمل السياسي انطلاقا من مبادى العدالة

[١] معتز بالله عبد الفتاح (اعداد) ، التنمية المستدامة وقضايا المرأة العربية رؤية قطاع من الشباب العربي ، تقرير عن حوار الشباب العربي حول قضايا المرأة، ط١، تونس ، الحمامات ، منظمة المرأة العربية ، القاهرة ، ٢٠١١، ص٩.

الاجتماعية التي تنص عليها مبادى حقوق الانسان العالمية [٢]. اما موضوعة **المرأة والتنمية** ، فقد مثلت العلاقة بينهما احدى ابرز الاشكاليات التي تصدرت الاهتمام العالمي في الثلث الاخير من القرن العشرين ، وتطور النظر الى طبيعة تلك العلاقة وحيثياتها بتطور مداخل ومقاربات السياسات الاقتصادية والتنموية على الصعيدين المحلي والدولي ومن سياق (سوسيو اقتصادي) الى آخر .. ولقد تطور وجهة النظر في الاشكالية من الرأي السلبي الذي وضع المرأة في مسارات التنمية التي جعلت منها كياناً يستفيد بما تجود به عليه المؤسسات المعنية ومقيداً بدوره التقليدي داخل حدود البيت والاسرة الى رأي ايجابي باعتبارها عنصراً قادراً على التأثير في الخطط والبرامج والسياسات وقادراً على تحقيق المسارات المختلفة للتنمية التي اضحت عملية شاملة ومستمرة لا يمكن لها ان تستقيم دون اسهام فاعل وجدي للمرأة فيها ، لذا ومنذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين تغيرت وجهة النظر الاممية لثنائية العلاقة بين المرأة والتنمية اذ تبنت الامم المتحدة مناهج مختلفة تعمل على مزيد من السعي لإدماج المرأة في العملية التنموية ، لذا كان ذلك له الاثر الكبير في اعتبار سنة ١٩٧٥ من قبل الامم المتحدة هي السنة الدولية للمرأة بهدف جذب انتباه الحكومات الى موقع المرأة ومكانتها في عملية التنمية وبرامجها .[٣].

وبناء على ما ذكر آنفاً يقع على عاتق الدولة بمؤسساتها الرسمية وغير الرسمية مسؤولية تحسين واقع مشاركة المرأة في الحياة السياسية تدريجياً وصولاً الى مشاركة تجعلها قادرة على التأثير في مؤسسات الدولة، ولعل اول الامور التي ينبغي على الدولة تحقيقها للمرأة هو تحفيزها على ما يلي[٤]:-

١. المشاركة في التصويت والترشيح للمجالس النيابية المحلية .
٢. التواصل والتفاعل مع القضايا السياسية المطروحة ومناقشتها مع المسؤولين بغية جعلهم مدركين للأخذ بأفكار النساء لحل القضايا والمشاكل .

[٢] ،فاديا كيوان ، تحديات التنمية السياسية وعلاقات النوع الاجتماعي ، بحث ضمن كتاب من تحرير (رويدا المعايطة) ، النوع الاجتماعي وابعاد تمكين المرأة في الوطن العربي ، منظمة المرأة العربية ، مصر ، ٢٠١٠ ،ص ١٨٩.

[٣] عائشة التايب ، النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة ، منظمة المرأة العربية القاهرة ، ٢٠١١، ص١١٩-١٢٠.

[٤] معتز بالله عبدالفتاح (اعداد) ، التنمية المستدامة وقضايا المرأة العربية ، ص١٦.

٣. السعي حثيثاً للانضمام الى الاحزاب السياسية او منظمات المجتمع المدني او العمل كمستقلات سياسيات والظهور الاعلامي بغية جذب انتباه السياسيين والحصول على المناصب التنفيذية سواء عن طريق التدرج الوظيفي او الاختيار السياسي لها .

من الجدير بالذكر ان هناك جملة من المعوقات التي تقف بالضد من تحقيق تنمية سياسية للمرأة منها معوقات قانونية ،وسياسية ،وثقافية ،واقتصادية ، لذا جاءت موضوعات اهتمامات المؤتمرات الدولية ومنها مؤتمر موضوع الدراسة في مجالات عُدت معوقات امام تحقيق تنمية سياسية من حيث التصاق هذه المعوقات بالمرأة في العراق على وجه الخصوص، اذ يعد بيئة مناسبة لهذه المعوقات بسبب احواله السياسية والامنية ، سنشير في ادناه الى بعض لهذه المعوقات ومنها:-

١. الفقر ، بينت العديد من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ان هناك تأنيث للفقر ، بمعنى ان النسبة الكبرى من الفقراء هي من النساء فضلا عن ارتفاع معدل البطالة لديهن ، كما ان النساء تتعرض بنسبة اكبر من الرجال لخطر فقدان العمل في حالات الازمات الاقتصادية ، وهن يستفدن اقل من الرجال من فرص العمل الجديدة في حالات النمو الاقتصادي ، كما ان النساء العاملات غالبا ما يتقاضين رواتب ودخول اقل من نظرائهن من الرجال في العمل نفسه في القطاع الخاص. لذا نجد ان الفقر ملازم للمرأة بل ويظهر بصورة واضحة لدى الاسر التي تترأسها النساء قسراً . لذا ان ظاهرة تأنيث الفقر يعود اسبابه عوامل عدة نذكر ثلاثة رئيسية منها هي (الصحة والتعليم والعمل) فضلا عن قيامها بأعمال تزاولها باستمرار غير محسوبة اقتصاديا وليس لها مردود في حساب الناتج القومي وهي اعمال الاعمال المنزلية ولا نقصد هنا الادوار الاسرية . كل ما ذكر آنفا فضلا عن اسباب اخر تجعل النساء اكثر من الرجال ضمن دائرة الفقر وبالتالي عائقا امام اية مشاركة سياسية للمرأة[٥].

٢. ضعف الحماية الصحية للمرأة اذ اثبتت الدراسات العلمية تهميش المرأة في مجال الحصول على الخدمات الصحية ومدى تمتعها بالحقوق الاساسية في مجال الصحة ومنها مجالات الصحة الانجابية ، والحماية من مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) خاصة في مناطق النزاعات المسلحة ووجود

[٥] فاديا كيوان ، تحديات التنمية السياسية وعلاقات النوع الاجتماعي ،ص ١٩٧-٢٠٠.

جرائم صحية كختان الاناث ،مع عدم وجود قواعد بيانات مستجيبة للنوع الاجتماعي فيما يتعلق بالبيانات الصحية للمرأة ، لذا لابد من الاهتمام بصحة المرأة من خلال التشريعات الصحية التي تضع التدابير المناسبة للقضاء على التميز ضد المرأة في مجال الرعاية الصحية الذي سينعكس في النهاية على رفع انتاجية الدولة بتمكين نصف المجتمع [٦].

٣. انخفاض نسب فرص التعليم للمرأة ، رغم التقدم في مجال التعليم بسبب أرتفاع معدلات الالتحاق المدرسي للبنين والبنات في مختلف دول العالم ،الا ان المرأة في المنطقة العربية تتمتع بفرص اقل من الرجل في مجال التعليم واكتساب المعرفة ،فضلا عن ارتفاع نسبة الامية عند النساء اكثر مما هي عند الرجال ، مع ذلك هناك جهود تبذل من اجل ردم الفجوة بين النساء والرجال في مجال التعليم فهو اداة ووسيلة في آن واحد ، ومؤشر من مؤشرات التنمية ومن جهة اخرى هو اداة تسمح للمواطنين بزيادة قدراتهم ومهاراتهم وفرص اقتصادية واجتماعية وسياسية.

٤. السكن العشوائي والمرأة ، تتضاعف معاناة المرأة في مناطق السكن العشوائي فبالإضافة الى الاحوال الاقتصادية الصعبة وتدني تقديم الخدمات الصحية والتعليمة، تعاني المرأة من انخفاض الوعي لدى سكنة هذه المناطق مما يعرض المرأة الى مظاهر العنف ضدها والضغط الاسري وصعوبة التربية والتعامل مع الابناء بسبب ضيق الفضاء السكني وضيق العيش وبالتالي احوال تصب جميعها بغاية واحدة هو تهميش المرأة في الحياة العامة ومن ثم المشاركة السياسية مما يحول دون تحقيق التنمية السياسية المطلوبة .

٥. النزاعات المسلحة والوضع الامني غير المستقر داخل الدولة ، يجعل المرأة الضحية الاساسية في النزاعات المسلحة والاحتلال ، اذ تتعرض المرأة في مثل هذه البيئة الى كل انواع العنف فهي تعد الضحية الاولى للأعمال العسكرية ،واتفقت الابحاث والدراسات الاجتماعية على هناك اثار تترك على المرأة حتى بعد نهاية تلك النزاعات تتطلب علاجها اولا قبل ان يطلب منها ان تكون فعالة في الحياة العامة والحياة السياسية الخاصة وبالتالي تحقيق التنمية السياسية الناجعة .

[٦] معتز بالله عبد الفتاح ، التنمية المستدامة وقضايا المرأة العربية ، ص٤٠.

٦. طغيان الثقافة الذكورية ، والنظام الابوي السائد في المنطقة العربية والذي يؤدي الى هيمنة الرجال على مشاركة المرأة في الحياة السياسة ، فيبنى الهرم المجتمعي لصالح الرجل ، ويستخدم هذا العامل كأداة ايديولوجية اذ يضع النساء داخل الاطار الخاص بالأسرة ، كربة منزل وأم وزوجة ، بينما يضع الرجال في الاطار العام للمجتمع وبالأخص في مجال السياسة والاقتصاد[٧].

المطلب الثاني :-المؤتمرات الدولية المعنية بقضايا المرأة .

تلاحقت المؤتمرات الدولية في القرن العشرين التي تناولت مواضيع حقوق الانسان وبلورت مختلف مواده في اعلاناته وبياناته لتحقيق التنمية السياسية للمرأة ، الا انه من المؤكد هناك مؤتمرات مهمة جداً وضعت انجازات ساهمت في تحقيق تنمية سياسية للمرأة في عموم العالم ، وندرج اهم هذه المؤتمرات على سبيل المثال لا الحصر التي مهدت لمؤتمر بكين عام ١٩٩٥ موضوع الدراسة وهي كالاتي :-

اولا:- مؤتمر مكسيكو١٩٧٥ [٨]

وهو المؤتمر العالمي الاول الذي تبنى موضوع ادماج المرأة في التنمية عقد في (مكسيكو ستي) عاصمة (المكسيك) في العام ١٩٧٥ ، وذلك من اجل الدفع باتجاه تحقيق المساواة ومحاربة التمييز بين المرأة والرجل في مجالات التعليم والعمل مع تبني مقترح كيفية التوصل الى مشاركة النساء في متطلبات الامن الانساني الرئيسية مثل التغذية والخدمات الصحية والاسكان ، صدر عنه (اعلان المكسيك) كما تبنى خطة عمل عالمية من اجل تنفيذ اهداف السنة الدولية للمرأة ، فبادر اغلب الاعضاء في الامم المتحدة الى دمج توصيات مؤتمر المكسيك ضمن آلياتها الوطنية وسياساتها التنموية .وكنتيجة لهذا المؤتمر اسست الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٦ جهازين يتبعانها الاول هو (المعهد الدولي للتدريب والابحاث من اجل تقدم بالمرأة (instraw) وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة (unifem) وذلك من اجل مأسسة التدريب والتمويل لدعم خطط زيادة مشاركة المرأة في التنمية.

[٧] فاديا كيوان ، تحديات التنمية السياسية وعلاقات النوع الاجتماعي ،ص ٢٠٠-٢٠٨.

[٨] آل خليفة ، مريم بنت حسن ، البيئة القانونية لعلاقات النوع الاجتماعي ، بحث ضمن كتاب من تحرير (رويدا المعايطة) ، ص١١٩

ثانيا:– مؤتمر كوبنهاجن ١٩٨٠.

وهو المؤتمر العالمي الثاني للمرأة الذي عقد في مدينة (كوبنهاجن) عاصمة (الدنمارك) في عام ١٩٨٠ برعاية الامم المتحدة تبنى موضوع (المساواة والتنمية والسلام) [٩].توجه هذ المؤتمر نحو اقرار برنامج عمل للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة من اجل تحديد العوامل الرئيسية التي تعوق ممارسة المرأة لتلك الادوار بما في ذلك عدم التكافؤ بين الاستعداد الرسمي لوضع حقوق المرأة موضع التطبيق وبين محدودية ما يتم رصده من امكانيات وآليات وتدابير لتطوير قدرات المرأة وذلك لغرض تقليص الفجوة البارزة في مجال المساواة بين المرأة والرجل في عملية اتخاذ القرار، لقد ساعد هذا المؤتمر على دعم الجهود التي بذلت منذ مؤتمر المكسيك لإضفاء الوضوح على مفهوم النوع الاجتماعي مع التوصية بالأخذ بالمساواة بمفهومها الواسع الذي يدخل في الاعتبار الخصائص غير البيولوجية للاختلافات بين الجنسين [١٠].

ثالثا:– مؤتمر نيروبي ١٩٨٥

وهو المؤتمر العالمي الثالث الذي تبنى موضوع النوع والتنمية عقد في (نيروبي) عاصمة (كينيا) عام (١٩٨٥) تبنى هذا المؤتمر معالجة الاسهام في عملية التنمية من منظور متكامل الابعاد يحاول الاحاطة بصيرورة توزع الادوار والمسؤوليات بين النساء والرجال ، وقد عد هذا المنظور ان تحليل اسهام المرأة في العملية التنموية ينبغي ان لا يهمل كل ما تبذله من جهود واسهامات مختلفة سواء داخل المنزل او خارجه ، وعلى الانتاج غير السلعي للمرأة ، وقد لاحظ المؤتمر ان هناك تقدم في مجال حقوق المرأة الا انه ما زال هناك الكثير مما يستوجب عمله ، كما تم بحث التركيز على ايجاد سبل لتدعيم حضور المرأة في مبادرات السلام والتنمية ، الامر الذي دفع بالمؤتمر الى الاهتمام بالأهداف المتداخلة من اجل تعزيز التعاون المشترك[١١]. كما بادر المؤتمر الى اقرار ما عرف بـ (استراتيجيات نيروبي المتطلعة للأمام) والتي حدد لتطبيقها مدى زمني يقترب من خمسة عشر عاماً ، أي حتى عام ٢٠٠٠ ولقد نبهت هذه الاستراتيجيات الى الربط بين المحافظة على السلام

[٩] المؤتمرات العالمية الخاصة بالمرأة وأثرها على التنمية موضوع منشور عل موقع
. http://www.alukah

[١٠] آل خليفة ، مريم بنت حسن ، البيئة القانونية لعلاقات النوع الاجتماعي ، بحث ضمن كتاب من تحرير (رويدا المعايطة) ، ص١٢٠

[١١] .عائشة التايب، النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة ، س١٢١.

واستئصال العنف الموجه للمرأة ، كما حثت الدول الاعضاء على العمل على تنفيد دساتيرها وقوانينها بما ينسجم مع القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، وتشجيع اقرار استراتيجيات وطنية تدعم مشاركة المرأة في التنمية ، فضلا عن ما تضمنته من توصيات محددة لدعم اقرار المساواة طبقا لمفهوم النوع الاجتماعي فيما يختص بالصحة والتعليم والعمل بشكل خاص ، ومن اجل اضفاء الفاعلية على استراتيجيات نيروبي ، اصدرت الجمعية العامة وثيقة حول كيفية تطبيق تلك الاستراتيجيات، ومن اجل احراز تقدم في اوضاع المرأة تنفيذاً لتوصية الاستراتيجيات فضلا عن توصيات اخرى تمت الدعوة الى الترويج لتحقيق الى اهمية دور المرأة في السلام والتنمية[١٢].

المبحث الثاني :- مؤتمر بكين الاول ومرجعاته الأممية

تكمن اهمية اعلان ومنهاج مؤتمر بكين ، كونه يستند الى القانون الدولي لحقوق الانسان وانه تمت الموافقة عليه بأجماع (١٨٩)دولة عضو في الامم المتحدة شاركت في المؤتمر ، ويعترف البيان ومنهاج العمل ان حقوق المرأة من حقوق الانسان ويجب على البلدان احترام وحماية حقوق الانسان ويقوم برسم خريطة لهذا الامر ، وان الخطوات لابد من اتخاذها لأحداث فروقات كبيرة في حياة النساء لذا سيتم اقرار بيان ومنهاج عمل بكين ومن ثم ستكون له مراجعة تنفيذ بنوده كل خمسة سنوات وعليه سيتم تقسيم المبحث الى المطلبين التاليين:-

المطلب الاول :- مؤتمر بكين الاول عام ١٩٩٥

وهو المؤتمر العالمي الرابع الذي ركز على حقوق (المرأة الانسان) ذلك ان حقوق المرأة ليست مجموعة حقوق مختلفة عن حقوق الرجال، انعقد هذا المؤتمر في (بكين) عاصمة (الصين) في (ايلول/ ١٩٩٥) وشاركت فيه (١٨٥) دولة وعشرات الهيئات غير الحكومية وتم فيه عقد(٥٠٠٠) اجتماع وبلغ عدد المشاركين في مؤتمر بكين ١٩٩٥ من الدول والمنضمات غير الحكومية ما يزيد عن (٥٠الف) [١٣].

[١٢] آل خليفة ، مريم بنت حسن ، البيئة القانونية لعلاقات النوع الاجتماعي ، ص١٢١.

[١٣] الزويني ، بشرى حسين صالح واستبرق فاضل ، المشاركة السياسية للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ واقع وتقييم ، بحث ضمن كتاب قضايا المرأة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ في ظل التحولات والتحديات (مجموعة باحثين) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد، ٢٠١٥ ، ص١٦-١٧.

في هذا المؤتمر تم استعراض استراتيجيات (نيروبي) عام (١٩٨٥) التي سعت الى تحقيق المساواة والتنمية والسلام ، حيث تبين ان الكثير من الاهداف المرجو تحقيقها لم تتحقق بسبب العراقيل التي حالت دون تمكين المرأة ، لذا فرض على مؤتمر (بكين) محاولة ايجاد اليات لتحقيق اهداف الاستراتيجيات المحددة اذ تحدت العقبات التي تعوق دون تقدم المرأة في السلام والتنمية بمثابة تحديات اجتماعية لذا فأن ازالة هذه العقبات اصبحت مسؤولية عالمية [١٤]. اعتمد مؤتمر بكين على اهداف واستراتيجيات محاور رئيسة للمرأة وعددها(١٢) عدت حجر الزاوية في تقدم المرأة وهي:- (المرأة والفقر. تعليم المرأة وتدريبها ، والمرأة والصحة ، والعنف ضد المرأة ، والمرأة والنزاعات المسلحة ، والمرأة والاقتصاد ، والمرأة في مواقع السلطة وصنع القرار ،والاليات المؤسسية للنهوض بالمرأة ، والمرأة وحقوق الانسان والمرأة ووسائل الاعلام ، والمرأة والبيئة واخيرا الطفلة) وقد دعت خطة العمل الحكومات للالتزام بالدمج الفعال لهذه الموضوعات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في جميع مؤسساتها وسياساتها وخططها . اما اهم المجالات الذي اهتم بها مؤتمر بكين فهي[١٥] :-

١. اعتماد منهاج عمل يركز على القضايا التي حددت العقبات امام النهوض بالمرأة في العالم.
٢. استعراض وتقييم ما تم عمله في تنفيذ الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة بمؤتمر (نيروبي) .
٣. تحديد الإجراءات ذات الاولوية للتنفيذ من طرف المجتمع في المدة بين (١٩٩٦ -٢٠٠١) من اجل النهوض بالمرأة .
٤. وضع اهداف واستراتيجيات جديدة يمكن للحكومات والقطاع الخاص والافراد تنفيذها لأزاله العقبات للتي تواجه تنفيذ العمل.
٥. حشد جهود المرأة والرجل بالتساوي على مستوى صنع القرار والسياسات لتحقيق برنامج العمل الخاص بالمجلات التالية :-

أ. تعزيز حقوق الانسان وخاصة المرأة والقضاء على جميع اشكال العنف ضدها.

[١٤] خليل حسين ، العلاقات الدولية ، ط١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت، ٢٠١٦ ، ص٧٨١.

[١٥] للمزيد ينظر: نص اعلان مؤتمر بكين منشور على:
http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20A.pdf

ب. القضاء على اللإمساواة في مجال التعليم والتدريب والصحة .

ت. القضاء على الفقر الدائم المتزايد.

ث. وضع حد للامساواة في انقسام السلطة وصنع القرار.

ج. تحسين صورة المرأة في وسائل الاعلام وازالة الصورة النمطية عنها.

ح. وضع اليات وطنية للمرأة تكون مسؤولة عن النهوض بالمرأة وتمثل الوحدة المركزية لتنسيق السياسات ومد يد العون للحكومة من اجل تعميم منظور المساواة بين الجنسين في السياسات العامة

وهكذا نجد ما معروض انفاً ان هذا المؤتمر كان الغرض منه هو ايجاد سبل ليتفادى الاتجاه السلبي الذي لايزال يكتنف ممارسة المرأة لحقوقها في مجال التنمية ، ولتحقيق هذا الغرض يتطلب العمل الجاد لتمهيد الطريق امام المشاركة الكاملة لتقدم المجتمع وازالة العقبات التي هي مسؤولية الجميع سوى من جانب الدول او من جانب المجتمع الدولي ليكون هذا المؤتمر هو حجر الزاوية في تقدم المجتمع لذا دعا هذا المؤتمر الحكومات للالتزام بالدمج الفعال للمحاور الاثنى عشر لإعلان مؤتمر بكين في جميع مؤسسات وسياساتها وخططها فضلا عن دعوة الدول بشكل غير مباشر الى اعادة هيكلة شاملة للهياكل القائمة.

المطلب الثاني : مراجعات تنفيذ منهاج عمل اعلان بكين الاول .

ولأهمية هذا المؤتمر وتعويل التيار النسوي العالمي عليه اقيمت مراجعات له كل خمس سنوات لمتابعة توصيات مؤتمر بكين في نيويورك مقر الامم المتحدة وهي:

١. **بكين + ٥** ، وهي المراجعة الاولى بعد خمس سنوات من مؤتمر بكين الاول لمدى تنفيذ منهاج واعلان، اذ تمت المراجعة اثناء الدورة (٤٧) للأمم المتحدة التي عقدت في المدة(٢/٢٨ لغاية ١١/اذار /٢٠٠٠) اذ خصصت لدراسة تطبيق التوصيات الصادرة عن مؤتمر بكين حول المرأة في السنوات الخمس الماضية والتخطيط للسنوات الخمسة المقبلة، اذ قامت الامم المتحدة بأرسال استقصاء موسع للدول الاعضاء التي قامت بتطبيق برنامج العمل منذ العام (١٩٩٥)وبناء على الردود التي تلقتها من الدول تمت مراجعة تطبيق برنامج عمل مؤتمر بكين عام (٢٠٠٠) وتقييمه فضلا عن ما ارسلته الى المنظمات غير الحكومية اذ تم تلخيص تلك الردود في تقرير عالمي شامل .ولقد أوضح ذلك التقرير المنظور العالمي الذي كان يستخدم في متابعة تنفيذ برنامج عمل بكين ، فخلال خمس سنوات اوجد التوسع السريع للعولمة والثورة التكنلوجية

تحديات جديدة لا نظير لها لنساء العالم ، فقد تنبهت كثير من المنظمات غير الحكومية الى ان التفاوت الاقتصادي المتزايد بين الدول الصناعية والدول النامية قد زاد من تفاقم ظاهرة " تأنيث الفقر " حيث ان نسبة تبلغ (٧٠%) من فقراء العالم من النساء ، كما لوحظ ان حالات العنف الموجه ضد المرأة لم تخف وتيرتها ، ومن اجل مواجهة هذه التحديات اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الجلسة الخاصة بمؤتمر بكين +٥ اعلاناً سياسياً ووثيقة لتنفيذ المزيد من الاجراءات والمبادرات لتنفيذ ما جاء في اعلان وبرنامج عمل بكين وقدمت كلا الوثيقتين المزيد من التوصيات لتقييم برنامج العمل ودعوة الدول الاعضاء لتجديد تعهداتهم وزيادة جهودهم نحو تطبيق الاستراتيجية العالمية المهمة لتقدم المرأة [١٦].

٢. بكين + ١٠ ، وهي المراجعة الثانية بعد عشرة سنوات لمؤتمر بكين الاول نوقشت في الدورة (٥١) للأمم المتحدة في(٢٨/شباط/٢٠٠٥ولغاية١١/اذار /٢٠٠٥)طبقا لاستقصاء تم ارساله الى جميع الدول الاعضاء عام ٢٠٠٣، كما تم التخطيط لعدد من المؤتمرات التمهيدية الاقليمية.وقد ركز هذا المؤتمر على قضيتين [١٧]:-

أ. استعراض تنفيذ اعلان وبرنامج عمل بكين من خلال تقسيم التقارير الوطنية للدول الاعضاء حول معالجة قضايا عدة محددة بحسب محاور المؤتمر الـ (١٢) المشار اليها سابقاً

ب. مناقشة التحديات الراهنة والاستراتيجيات للنهوض بالنساء والفتيات.

٣. بكين + ١٥ ، وهي المراجعة الثالثة بعد خمسة عشر عاماً لمنهاج واعلان مؤتمر بكين الاول اثناء الدورة (٥٥) للأمم المتحدة للمدة (١-١٢/اذار/٢٠١٠) تم التخطيط في استمرار عمليات واجراءات المراجعة والتقييم كما تم تحديد موضوعات لبرنامج العمل للمدة (٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٤) كما يلي [١٨]:-

أ. قدم تقرير الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنفيذ الاهداف الانمائية والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة طبقا لمفهوم النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في العام ٢٠١٠ .

ب. مراجعة تقرير المرأة والفتاة في مجالي العلم والتكنلوجيا المتعلق بزيادة الفرص المتاحة في ميادين التعليم والبحث والعمالة في العام ٢٠١١.

[١٦] آل خليفة ، مريم بنت حسن، البيئة القانونية لعلاقات النوع الاجتماعي ، ص١٢٢.

[١٧] حوار مع د. فؤاد عبدالكريم حول مؤتمرات بكين منشور على موقع http://www.albayan.co.uk

[١٨] آل خليفة ، مريم بنت حسن، البيئة القانونية لعلاقات النوع الاجتماعي ، ص١٢٢.

ت. بحث موضوع تمكين المرأة الريفية فيما يتصل بتغير المناخ والامن الغذائي في العام ٢٠١٢

ث. بحث موضوع التصدي للقوالب النمطية التي تعوق تحقيق المساواة طبقا لمفهوم النوع الاجتماعي وتمكين المرأة بما في ذلك اتخاذ القرار في العام ٢٠١٣.

ج. بحث موضوع منع العنف ضد المرأة.

تركزت هذه الدورة على تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى بهدف التغلب على العقبات القائمة والتحديات الجديدة ، ومنها تلك المرتبطة بأهداف التنمية الالفية اما مجالات التركيز التي حددتها منظمة العفو الدولية لدورة اللجنة المعنية بوضع المرأة ، فتشملت الحاجة الى انشاء كيان موحد وقوي للمرأة تابع للأمم المتحدة ، وازالة العقبات التي تعترض سبيل تحقيق العدالة للناجيات من العنف الجنسي والابقاء بالحقوق ذات الاهتمام الحاسم والمتعلق بتقليص وفيات الامهات وتحسين صحتهن[١٩].

٤.بكين + ٢٠ وهي المراجعة الرابعة بعد عشرين عاماً لمنهاج واعلان مؤتمر بكين الاول نوقش اثناء الدورة (٥٩) للأمم المتحدة من (٩-٢٠ /اذار/ ٢٠١٥) التي ونوقشت عدة موضوعات ابرزها كفالة خدمة الاقتصاد لمصالح المرأة والفتاة ، والاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاليات الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين ونتائج انشطة بكين +٢٠ التي اضطلعت بها لجان للأمم المتحدة الاقليمية بتوفير الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتغير الاعراف الاجتماعية من اجل تحقيق هذه المساواة وقد حددت المراجعة الرابعة ثغرات متعددة في التنفيذ من الحكومات [٢٠]. وستكون هناك مراجعة خامسة في العام ٢٠٢٠ اذ كالسابق يتم عرض تقرير عربي موحد قائم على نتائج العروض الوطنية يتم عرضه ضمن اجتماعات لجنة وضع المرأة (CSW) في الامم المتحدة المزمع عقده في نيويورك مقر الامم المتحدة في شهر اذار ٢٠١٩ [٢١].

[١٩] الزويني ، بشرى جسين صالح ، عضو العراق في مؤتمر بكين +٢٠ المنعقد في نيويورك ،٩-٢٠/اذار/٢٠١٥ بحسب الامر الصادر من مكتب رئيس الوزراء والمرقم بالعدد م.ر.و/٢٧٢٩/٣٥ في ٢٠١٥/٢/٢٩.

[٢٠] تقرير منشور على موقع https://ar.wikipedia.org

[٢١] كتاب وزارة الخارجية المرقم بالعدد ١٢/ش/١/ ٢١٤٨بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٧، المعنون الى رئيس اللجنة العليا للنهوض بواقع المرأة العراقية للمشاركة بكتابة تقرير جمهورية العراق الخاص بالتقدم المحرز والتحديات القائمة في تنفيذ منهاج عمل بيجين +٢٥.

وبناء على ما تقدم ، فان النساء مازلن يعانين من عدم المساواة والتمييز في إمكانية الحصول على الحقوق والفرص والموارد في جميع مستويات الحياة العامة وبالتالي لازالت التنمية السياسية غير ناجعة لدى حكومات الدول وخاصة الدول النامية بسبب تهميش احد اهم الموارد البشرية وهي المرأة .

المبحث الثالث:– التزامات العراق تجاه بنود مؤتمر بكين.

نظرا لما في المؤتمرات سابقة الذكر من التزامات تقع على عاتق الدول تطبيقها لابد ان تكون هذه الالتزامات صداها في العراق الذي هو عضو مؤسس في الامم المتحدة ، لذا سيتم تناول تنفيذ العراق لبنود مؤتمر بكين في وقت تجاوز العراق فيه النظام الشمولي الى نظام ديمقراطي يؤمن بحقوق الانسان عامة وحقوق المرأة خاصة ، وعليه سيتم تناول هذا الموضوع من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الاول:– التقدم المحرز في العراق لتنفيذ محاور منهاج عمل واعلان مؤتمر بكين.

قدم العراق تقريره الاول عام (٢٠١٤) أي بعد مرور عشرون عاما من مؤتمر بكين الاول وبالتالي غطى هذا التقرير المدة من عام (١٩٩٥) والى نهاية عام (٢٠١٥)والذي كان من المفترض ان يكون هو التقرير الرابع ، الا انه واقعاً كان بمنزلة التقرير الاول والثاني والثالث والرابع . وهدف التقرير هذا هو رصد التقدم المحرز في مجال تمكين المرأة وتشخيص العقبات والتحديات الراهنة وتحديد الاستراتيجيات المناسبة للقضاء على هذه العقبات والنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة في اطار التزامات العراق بتنفيذ اعلان ومنهاج عمل بكين[٢٢]. وتمت مراجعته كتقرير اقليمي موحد خلال الدورة (٥٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة ثم قدمت فيها توصيات خاصة للمرأة على الحكومات في المنطقة العربية تحقيقها ومنها العراق بما الزموا انفسهم في التقارير الوطنية[٢٣].

ولغرض اثراء الموضوع سنشير الى ابرز ما تم انجازه من قبل الدولة العراقية في مجال تنفيذ بنود مؤتمر بكين من خلال محورين هما:–

[٢٢] للمزيد حول اعداد التقارير الوطنية ينظر:هيفاء ابو غزالة ، مؤشرات كمية ونوعية لاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، منظمة المرأة العربية ، ط١، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٤٤–٥٧.

[٢٣] الزويني ، بشرى حسين صالح ممثلة الحكومة العراقي في الدورة(٥٩) والخاصة بمراجعة بكين+٢٠ بحسب الكتاب الصادر من مكتب رئيس الوزراء ا، مصدر سبق ذكره.

اولاً:- منجزات الدولة العراقية في قضايا المرأة بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٨ .

بشكل عام يمكن ان نشير الى عدد من هذه الانجازات لعل اهمها هي:-

١. التمثيل النسبي للنساء في السلطة التشريعية ، بعد عام (٢٠٠٣) اقرت نسبة تمثيل للمرأة في قانون ادارة الدولة المؤقت ثم دستور العراق النافذ عام (٢٠٠٥) بما لا يقل التمثيل عن الربع بحسب المادة ٤٩/رابعاً في مجلس النواب العراقي ، وانسحبت هذه النسبة بحسب قوانين الانتخابات المشرعة الى مجالس المحافظات ، وبذلك تكون القاعدة الدستورية قد أسست لقواعد قانونية عملت على التعجيل في تحقيق المشاركة السياسية في المجالس التشريعية العراقية[٢٤].

٢. تمثيل النساء في السلطة التنفيذية ، تولت النساء (٦) مناصب وزارية في الحكومة المؤقتة عام ٢٠٠٤. ثم تولت (٤) مناصب وزارية في الحكومة الانتقالية عام ٢٠٠٥ ثم الى(٤) وزيرتين في حكومات (٢٠٠٦-٢٠١٠) و(٢٠١٠ -٢٠١٤)و(٢٠١٤-٢٠١٨) ولم نشهد وجود اية وزيرة في حكومة (٢٠١٨ -٢٠١٢) حتى هذه اللحظة ، اما في مجال انخراط النساء في السلك الدبلوماسي ، شهد عام (٢٠٠٣) دخول المرأة للعمل في السلك الدبلوماسي لأول مرة بمستوى (سفير)، فتم تعيين (٣) سفيرات عام (٢٠٠٩) إضافة إلى وجود العديد من النساء اللواتي يعملن في السلك السياسي في السفارات والقنصليات العراقية في الخارج بدرجات دبلوماسية متقدمة[٢٥].

٣. دخول النساء الى سلك القضاء بعد ان كان محظوراً عليهن قبل عام (٢٠٠٣) أما بعد ذلك فقد فتح باب القبول للعناصر النسوية المؤهلة للالتحاق في معهد القضاء فتخرجت العديد من النساء

[٢٤] للمزيد حول مشاركة المرأة العراقية في السلطة التشريعية ينظر: الزويني ، بشرى حسين صالح ، التمثيل النسبي للمرأة (الكوتا) في مجلس النواب العراقي بين التمكين والتحجيم السياسي دراسة في المادة ٤/٤٩ من دستور ٢٠٠٥ ، بحث منشور في : جمهورية العراق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة بغداد ، كلية العلوم للبنات ، في وقائع مؤتمر كلية العلوم تحت شعار المرأة العراقية :عالمة...مبدعة...مضحية ...شمس مضيئة لبناء مستقبل زاهر ، وقائع البحوث المشاركة في المؤتمر العلمي النسوي الثالث ،ملحق رقم -٤- اعلام –علوم سياسية- العلوم الانسانية ، كانون الاول ٢٠١٦ ، ص٩٧-١١٥. وكذلك الزويني ، بشرى حسين صالح ، الكوتا التشريعية النسوية بين دستور العراق لعام ٢٠٠٥ والقوانين والانظمة الانتخابية ، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث بعنوان الخارطة السياسية العراقية واثرها على انتخابات ٢٠١٧-٢٠١٨ في التقرير الاستراتيجي للمركز الديمقراطي العربي /المانيا ، ص٩٠-٩٧ على موقع http://democraticac.d.

[٢٥] علي ، امنه محمد ، الدور السياسي للمرأة العراقية بين تحديات السياسة والارهاب ، بحث (غير منشور) مقدم الى مركز دراسات المرأة في جامعة بغداد للمشاركة في المؤتمر السنوي الاول الموسوم المرأة العراقية تجليات الحاضر وتطلعات المستقبل في ٢٠١٩/٣/٦ .

القاضيات اللائي يعملن في القضاء المدني ومحاكم الجنايات ومحاكم الجنح والأحداث بعدد فاق الـ(٩٠) قاضية بعد ان كن خمسة قاضيات على مستوى الدولة قبل عام ٢٠٠٣[٢٦]. مع انخراط أعداد كبيرة من النساء في المنظمات والجمعيات غير الحكومية والأحزاب السياسية والنقابات المهنية [٢٧].

٤. الغى العراق تحفظه على المادة (٩) من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة المتعلق بحق الطفل في اكتساب جنسية امه ، اذ كان قانون الجنسية المرقم (٤٣) لسنة (١٩٦١) نافذاً وملائماً مع تحفظ العراق ، ووفق المادة (١٨) من دستور العراق (٢٠٠٥) اعتبرت الجنسية حقاً لكل عراقي وساوى بين المرأة والرجل في منحهما جنسيتهما لأولادهما ،وعليه صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣٤) بتاريخ (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)المتضمن الموافقة على مشروع قانون إلغاء تحفظ جمهورية العراق على المادة(٩) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورفع إلى مجلس النواب العراقي للمصادقة وتم بعد ذلك إيداع صك رفع التحفظ على المادة موضوع البحث لدى الأمين العام للأمم المتحدة [٢٨].

٥. انشأت آليات مؤسساتية متعددة منها تخص المرأة مباشرة مثل اعادة العمل باللجنة العليا للنهوض بالمرأة عام (٢٠١٧) وكذلك تأسيس دائرة تمكين المرأة في الامانة العامة لمجلس الوزراء عام (٢٠١٧) وتشكيل فريق الفريق الوطني لتنفيذ قرار مجلس الامن (١٣٢٥)المرأة والامن والسلام ، وافتتاح مديرية حماية المرأة من العنف الاسري في وزارة الداخلية عام (٢٠٠٩)واستحداث اربع

[٢٦] الزويني ، بشرى حسين صالح ، تقرير العراق الوطني لمستوى تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين +٢٠ ،ط١ ،(الامانة العامة لمجلس الوزراء :الدائرة الهندسية ،٢٠١٥)، ص٥٤-٥٥.

[٢٧] الزويني ، بشرى حسين صالح ، واستبرق فاضل ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢.وللمزيد ينظر: الزويني ، بشرى حسين صالح ، انماط المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد تأسيس الدولة العراقية :دراسة وتحليل ، الملف السياسي ، ملف نصف شهري يصدر عن مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية – جامعة بغداد عن اعمال الحلقة النقاشية ، ٢٠١٦ ،ص٢-١٢

[٢٨] ينظر: قرار مجلس الوزراء المتضمن إلغاء تحفظ جمهورية العراق على المادة(٩) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة رقم (٤٣٤) في(٢٠ كانون الأول/ ٢٠٠٩) المنبثقة عن المادة ١٨ في دستور ٢٠٠٥.وللمزيد حول الموضوع ينظر: جمهوري ، ليلى عازوري ، الدراسة الاقليمية التحليلية لمشروع "حقوق المرأة الانسانية :علامات مضيئة في احكام القضاء العربي" / منظمة المرأة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص١٠٩.

محاكم مختصة بالعنف الاسري تابعة الى مجلس القضاء الاعلى، والمفوضية العليا لحقوق الانسان ومن ضمن دوائرها دائرة رعاية المرأة ومركز دراسات وابحاث المرأة في جامعة بغداد عام (٢٠١٥)[٢٩].

٦. زيادة نسبة مشاركة المرأة في الاجهزة الامنية بكل تشكيلاتها بعد(٢٠٠٣) حيث تبلغ في وزارة الداخلية اكثر من (١٠٠٠٠) بين ضابطة ومراتب مختلفة ، وفي وزارة الدفاع اكثر من (٢٠٠٠) امرأة بين ضابطة ومراتب وما يقارب(١٠٠) امرأة في الامن الوطني[٣٠] .

ثانياً :–التزامات العراق تجاه منهاج عمل مؤتمر بكين.

يمكننا القول وبكل ثقة بان العراق سيحقق تطورا ملحوظا في مجال النهوض بواقع المرأة العراقية متماشياً مع بنود مؤتمر بكين اذ ما نفذ الاولويات التالية للمرحلة القادمة واهمها في مجال الاستراتيجيات والخطط الوطنية [٣١]:–

١. العمل على تفعيل الاستراتيجية الثانية للنهوض بالمرأة التي ستقر من قبل مجلس الوزراء في عام (٢٠١٩) وجملة اهدافها هي تكريس ثقافة التكافؤ ومساواة النوع الاجتماعي بما يسهم في التأثير الايجابي على معدلات مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويرسم بصمتها على ملفات التغيير .
٢. استكمال العمل على خطة التنمية الوطنية للأعوام (٢٠١٨– ٢٠٢٢) اذ تغطي هذه الخطة الانشطة الاقتصادية والتنموية في العراق ، لبناء دولة آمنة مستقرة، يتمتع فيها المواطن بالحقوق القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وليس ثمة شك في ان الارتكاز الى رؤية تنموية بعيدة المدى من شأنه ان يؤدي الى تحقيق تنمية سياسية شاملة قادرة على تحقيق مستقبل أفضل في إرساء مبادئ الانصاف، وسيادة القانون.
٣. استكمال تنفيذ مشاريع الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي (٢٠١١–٢٠٢٠) والتي وضعت بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية (اليونسكو، اليونيسف ، البنك الدولي) وتنص الاستراتيجية

[٢٩] جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، تقرير جمهورية العراق الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) المقر من قبل مجلس الوزراء العراقي بأمره المرقم بالعدد ١٥٩ لسنة ٢٠١٨ ، ص١٨.

[٣٠] جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، تقرير جمهورية العراق الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، ٢٠١٨ ، ص٤.

[٣١] جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ،تقرير جمهورية العراق الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، ٢٠١٨ ، ص٤.

الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق على " توفير تعليم للجميع يؤمن فرصا متكافئة في الالتحاق والمعاملة . كما تؤكد ان تحقيق مبدأ المساواة في التعليم يتطلب زيادة نسبة الإناث في التعليم العام والعالي الى (٥٠%) من مجموع المسجلين سواء أكانوا في الريف أم الحضر (خلال مدة تطبيق الاستراتيجية ومن المخطط له بناء مدارس واستحداث جامعات حكومية مع زيادة عدد المدارس المشمولة بالتربية الخاصة وزيادة نسبة الالتحاق في المرحلة الابتدائية الى (٩٩%) وزيادة عدد مدارس الموهوبين.

اما في مجال في مجال التشريعات الوطنية فهي [٣٢].

١. اقرار مشروع قانون مناهضة العنف الاسري والذي هو قيد الدراسة من قبل الجهات التي شاركت في كتابه بعد فشل الدورة الانتخابية الثالثة في اقراره .
٢. اقرار مشروع قانون الطفل العراقي اذ يكفل احكام هذا حقوق الطفل القانونية والاجتماعية.
٣. تعديل بعض القوانين المهمة لتثبيت حصة النساء في المناصب القيادية منها على سبيل المثال لا الحصر قانون الاحزاب السياسية وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

المطلب الثاني: فرص وتحديات العراق في تنفيذ بنود مؤتمر بكين .

يمكن تناول هذا الموضوع عبر نقطتين الاولى هي فرص العراق في تنفيذ اعلان منهاج مؤتمر بكين والتحديات التي تواجه الدولة في استغلال الفرص وتنفيذها وكما يلي:-

اولاً:- الفرص

يمكن التطرق الى هذا الامر وفق نصوص الدستور المتناغمة مع محاور مؤتمر بكين وسنشير اليها باختصار التزاما منا بمنهجية البحوث العلمية من حيث عدد صفحات البحث وكما يلي :-

١. انسجاماً مع المواد الدستورية(٣٠و٣٢) تم تعديل قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ والذي تضمن شمول المشردات والموقوفات والمحكومات بإعانة شبكة الحماية الاجتماعية مع شمول النساء الازيديات

[٣٢] الزويني ،بشرى حسين صالح ، تقرير العراق الوطني لمستوى تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين +٢٠ ، ص٥٤-٥٥.

اللواتي تعرضن للعنف من قبل عصابات داعش الارهابية البالغ عددهن (١٥٢٨) بالإعانة الاجتماعية واستثنائهن من الضوابط مع شمول (٨٨) امرأة من الطائفة الشبكية الناجيات من بطش داعش [٣٣].

٢. اشار الدستور العراقي في مواد منها(٧و٨)حول التدابير القانونية في حالات النزاعات المسلحة ، ولضمان الحقوق نساء وحمايتهن اقر مجلس الوزراء الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم (١٣٢٥)المتعلق بالمرأة والامن والسلام وشكل فريق وطني متعدد القطاعات لتنفيذه ، اذ بذلت جهود كبيرة تمخضت عنه فيه ثلاث خطط وطنية للتنفيذ كانت نتائجها اطلاق التقرير الوطني الشامل الذي عرض على مجلس الامن في كانون الاول (٢٠١٨) الذي يشير الى مراحل تنفيذ العراق القرار من (٢٠١٢-٢٠١٨) فاصبح العراق الاول من حيث تنفيذ القرار في الشرق الاوسط وشمال افريقيا والاول من حيث قياس التقدم المحرز في تنفيذ للقرار وبالتالي لاقى استقبالاً دولياً تجاه العمل الحكومي فضلا عن ربط جميع السياسات المناصرة للمرأة التي تمنحها حقوقاً تشجيعية محفزة ونأمل تحقيق الافضل مع تقدم العراق المالي الامني والسياسي .[٣٤]

٣. نص الدستور العراق على الحقوق الاقتصادية في مواده (٢٥و٢٦) فصدر الامر الديواني الخاص بتشكيل لجنة المرأة الريفية المرقم(٣٢٦)الصادر بالعدد(٦٥/م.ر.ن/١٥٥٠/٧٨)في (٢٠١٢/٢/٩) وقبله كانت المبادرة الزراعية وصندوق دعم المرأة الريفية وموضوع قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل [٣٥].

٤. على الرغم من ان التشريعات العراقية في اغلبها لا تتناقض مع القواعد الدولية الخاصة بحقوق الانسان ومن اجل العمل على تحسين التشريعات المحلية بما يتلائم مع الالتزامات الدولية المعنية بحقوق الانسان تم تشكيل لجنة في مجلس القضاء الاعلى من القضاة المتقاعدين اصحاب الخبرة لمواجهة التشريعات كافة وذلك بموجب الامر المرقم (٤٧٧/مكتب/٢٠١٧ في ٢٠١٧/٦/١٢)[٣٦].

٥. نص الدستور العراقي صراحة في موضوع حقوق الطفل كجزء من الاسرة في مواد آنفة الذكر فصدر القانون المرقم(٢) لسنة ٢٠١٣ والخاص بحظر الالعاب المحرضة على العنف ، ولا زال قانون الطفل داخل اروقة

[٣٣] جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، تقرير جمهورية العراق الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ،ص١١.

[٣٤] جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، تقرير جمهورية العراق الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، ص١٢.

[٣٥] الامر الديواني بتشكيل لجنة المرأة الريفية المرقم (٣٢٦) الصادر بالعدد ٦٥/م.ر.ن/١٥٥٠/٧٨ في ٢٠١٢/٢/٩ .

[٣٦] جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، تقرير جمهورية العراق الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، مصدر سبق ذكره ص١٤

مجلس النواب العراقي ينتظر الاقرار واهمية هذا القرار بما يوفره من مواد تحمي الطفل من كل النواحي وتضمن له الحياة الكريمة [٣٧].

٦. اصدار القوانين المناصرة للمرأة ومنها على سبيل المثال لا الحصر قرار مجلس الوزراء رقم (٤٢٩)لسنة (٢٠١٢)المتعلق بإطفاء السلف وفوائدها الممنوحة لكل من استشهد بعد (٢٠٠٣/٤/٩) جراء العمليات الارهابية من منتسبين الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات والمؤسسات الامنية كافة واصحاب الدرجات الخاصة ومنسوبي الرئاسات الثلاثة وموظفيهم كافة فيما يتعلق بذممهم من ديون[٣٨].

ثانياً:– التحديات [٣٩]

١. ما تزال العوامل الثقافية والاجتماعية تمارس تأثيرها كمحددات رئيسة لأدوار التنموية للمرأة والرجل، فضلا عن ذكورية المجتمع التي انتجت دولة ذكورية فنجد ذلك واضحاً في انعدام الجدية وغياب ايمان القيادات السياسية بدور المرأة في التنمية السياسية ، فتراجعت نسبة تواجد النساء في صنع القرار على مستوى الوزيرات او وكيلات الوزيرات او المديرات العامات .

٢. ضعف تفعيل بعض القوانين الخاصة بتمكين المرأة او تعديل القوانين النافذة بما ينسجم مع بيئة عراق ما بعد ٢٠٠٣.

٣. إلغاء وزارة الدولة لشؤون المرأة التي تعنى بحقوق المرأة وتشظي قضايا المرأة بين مؤسسات الدولة المختلفة مع انعدام التنسيق والمتابعة وتداخل العمل بينهم.

٤. ارتفاع معدلات الزواج المبكر رغم تحديد قانون الأحوال الشخصية لسن الزواج مع تأثيراته الصحية على المرأة ورفع معدلات وفيات الأمهات، كما واجهت نساء العراق في السنتين الاخريين عمليات العنف والمتاجرة

[٣٧] ينظر قانون حظر الالعاب المحرضة على العنف رقم (٢) لسنة ٢٠١٣ الذي استنبط من المادة (٢٩ و٣٠) من الدستور العراقي الدائم للعام ٢٠٠٥ .

[٣٨] قرار مجلس الوزراء المتضمن إطفاء السلف وفوائدها الممنوحة لكل من استشهد بعد (٢٠٠٣/٤/٩) جراء العمليات الارهابية المرقم بالعدد ٤٢٩ لسنة ٢٠١٢

[٣٩] جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨–٢٠٢٢ ، مديرية مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء ،٢٠١٨ ، ص٢٣٧.

بالبشر لا سيما في المناطق التي تعرضت للإرهاب والمشاكل الامنية دون وجود برامج فاعلة للعلاج النفسي بسبب النزوح والبيع في اسواق النخاسة او الاغتصاب .

٥. تدني معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي إذ تبلغ (١٢ %) في الريف و(١٤ %) في المدينة.

٦. الموازنة العامة للدولة غير مستجيبة للنوع الاجتماعي.

٧. الدور السلبي لبعض وسائل الاعلام العراقية والعربية في تكريس الصورة النمطية ،بل والاساءة احياناً لدور المرأة في البناء والتمييز .

٨. ضعف التمكين الاقتصادي للمرأة مع تدني نسبة مشاركة النساء في القطاع الخاص بسبب هيمنة التقاليد والعادات الاجتماعية، وضعف تفعيل قانون العمل فضلًا عن محدودية القروض الممنوحة للنساء[٤٠].

١٢.ضعف البناء المعرفي والمهاري للمرأة في ميدان المعرفة والتعلم وارتفاع نسب تسرب الفتيات في المدارس وصعوبة الوصول إلى المدارس وتباعد المسافات في الأرياف الافتقار إلى سياسات مستجيبة للنوع الاجتماعي.

١٣.هشاشة الأوضاع الصحية المرأة ومنها نقص الخدمات الصحية للنساء الناجمة عن محدودية المراكز الصحية المعنية بالصحة الانجابية وتنظيم الأسرة مع نقص الملاكات الطبية النسوية مع ضعف الوعي بالكشف المبكر عن الامراض النسائية مثل سرطان الثدي وسرطان الرحم.

الخاتمة

يتضح مما تقدم ان العراق قد نفذ بنود مؤتمر بكين قبل كتابته للتقرير الاول ، وذلك من خلال قانون ادارة الدولة وما تمخض بعد ذلك من تشريعيات كذلك الحال مع مواد دستور العراق النافذ ، مما يعطي انطباع أن العراق يسير نحو هدف ايلاء المرأة اهتماماً خاصاً لغرض تحقيق مجال التنمية السياسية الناجعة للمجتمع العراقي ، وما يفرضه ذلك الهدف من برامج تمكين ودمج للنوع الاجتماعي في رسم السياسات العامة وتنفيذها ، لكن هذا الامر غير كاف لتحقيق التنمية السياسية المنشودة ، فهناك تحديات تقف بالضد من هذا الهدف، فوجود مواد

[٤٠] جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، ص٢٣٧

دستورية وقوانين مشرعة وآليات وطنية غير كافية لتحقيق الهدف المنشود ،فلا بد من ان تكون هناك خطوات يتم تحقيقها لغرض تفعيل المشاركة السياسية للمرأة ومنها الالتزام بمقررات المؤتمرات الدولية بما ينسجم وبيئة العراق بعد العام (٢٠٠٣) اذ عملت هذه المؤتمرات على تعزيز دور المرأة ومنها مؤتمر بكين المنعقد عام (١٩٩٥) وما تمخض عنه من مراجعات شاملة كل خمسة سنوات . فقام العراق بجملة من الاجراءات يظهر فيه مدى التزامه بتطبيق بنود منهاج واعلان مؤتمر بكين ، فقدم تقريره الاول لغرض مراجعة تنفيذ بنود مؤتمر بكين في عام (٢٠١٤) يظهر فيه أوجه التقدم في مجال بنود مؤتمر بكين الاول المنعقد عام ١٩٩٥ في محاور عدد (١٢) هي بالأساس محاور المؤتمر ، بل واصبح لزاما على العراق في السير من اجل تحقيق هذه التوصيات لما فيها من اهمية تنعكس على نظرة المجتمع الدولي في مدى التزام العراق بتطبيق حقوق الانسان ومنها التزاماته تجاه حقوق المرأة في اعلان ومنهاج عمل بكين. الا ان رغم الانجازات التي ذكرت فان التحديات والتخبط والتلكوء للدولة في تحقيق اهداف تنسجم مع محاور مؤتمر بكين لازالت مستمرة بل وتظهر تحديات جديدة بين الحين والاخر تتطلب جدية في تذليل مثل هذه العقبات ، مما يتوجب علينا لغرض تحقيق تنمية سياسية يكون للمرأى دوراً فيها ان نقدم توصيات للدولة العراقية وهي:-

١. اعتماد البناء المؤسساتي للدولة العراقية وفق القوانين التي تمثل الاساس لأية دولة حضارية متقدمة في مجال حقوق الانسان واهمها حقوق الفئات الهشة مثل المرأة وغيرها.
٢. الجدية في الانتقال من حالة المجتمع الذكوري الى مجتمع يحترم ويقدر المرأة من خلال اشاعة ثورة فكرية للمجتمع تسهم فيها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ونخص بالذكر البرنامج التوعوية سوى عبر وسائل الاعلام او خطب الجمعة من قبل رجال الدين .
٣. النظر في قضايا واحتياجات المرأة كتخصص حاله حال التخصصات الاخرى كالطبية والهندسية والمالية ...الخ وليس جنوسة باعتماد العناصر المتخصصة والكفؤة للتصدي للمناصب التشريعية او تولي المناصب التنفيذية .
٤. اعتماد آلية وطنية واضحة تكون المظلة الجامعة لقضايا المرأة بدل من حالة التشظي لقضايا المرأة بين مؤسسات الدولة المختلفة.

المصادر

اولاً:– الوثاق المنشورة

١, الدستور العراق للعام ٢٠٠٥ .

٢. قانون حقوق الصحفيين رقم (٢١) لسنة ٢٠١١

٣. قانون حظر الالعاب المحرضة على العنف رقم (٢) لسنة ٢٠١٣ .

ثانياً:– الوثائق غير المنشورة

١. الامر الديواني بتشكيل لجنة المرأة الريفية المرقم(٣٢٦) المرقم بالعدد ٦٥/م.ر.ن/١٥٥٠/٧٨في ٢٠١٢/٢/٩

٢. قرار مجلس الوزراء المتضمن إلغاء تحفظ جمهورية العراق على المادة(٩) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المرقم بالعدد (٤٣٤) في(٢٠ كانون الأول/ ٢٠٠٩)

٣. قرار مجلس الوزراء المتضمن إطفاء السلف وفوائدها الممنوحة لكل من استشهد بعد (٢٠٠٣/٤/٩) جراء العمليات الارهابية المرقم بالعدد ٤٢٩ لسنة ٢٠١

٤. الكتاب الصادر من وزارة الخارجية المرقم بالعدد ١٢/ش/١/ ٢١٤٨بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٧، المعنون الى رئيس اللجنة العليا للنهوض بواقع المرأة العراقية للمشاركة بكتابة تقرير جمهورية العراق الخاص بالتقدم المحرز والتحديات القائمة في تنفيذ منهاج عمل بيجين +٢٥.

٥. الكتاب الصادر من مكتب رئيس الوزراء المرقم بالعدد م.ر.و/٢٧٢٩/٣٥ في ٢٠١٥/٢/٢٩ المتضمن ايفاد د. بشرى الزويني الى مؤتمر بكين +٢٠ المنعقد في نيويورك ٩-٢٠/اذار/٢٠١٥في الدورة ٥٩ للجنة المرأة .

ثالثا:– الكتب

١. الزويني ، بشرى حسين صالح واستبرق فاضل ، المشاركة السياسية للمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ واقع وتقييم ، بحث ضمن كتاب قضايا المرأة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ في ظل التحولات والتحديات (مجموعة باحثين) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد، ٢٠١٥ .

٢. الزويني ، بشرى حسين صالح ، التمثيل النسبي للمرأة (الكوتا) في مجلس النواب العراقي بين التمكين والتحجيم السياسي دراسة في المادة ٤/٤٩ من دستور ٢٠٠٥ ، بحث منشور في : جمهورية العراق وزارة التعليم العالي

والبحث العلمي ،جامعة بغداد ، كلية العلوم للبنات ، في وقائع مؤتمر كلية العلوم تحت شعار المرأة العراقية :عالمة...مبدعة...مضحية ...شمس مضيئة لبناء مستقبل زاهر ، وقائع البحوث المشاركة في المؤتمر العلمي النسوي الثالث ،ملحق رقم -٤- اعلام –علوم سياسية- العلوم الانسانية ،كانون الاول ٢٠١٦ .

٣. خليل حسين ، العلاقات الدولية ، ط١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت، ٢٠١٦ .

٤. عائشة التايب ، النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة ، منظمة المرأة العربية القاهرة ، ٢٠١١.

٥. فاديا كيوان ، تحديات التنمية السياسية وعلاقات النوع الاجتماعي ، بحث ضمن كتاب من تحرير (رويدا المعايطة) ، النوع الاجتماعي وابعاد تمكين المرأة في الوطن العربي ، منظمة المرأة العربية ، مصر ، ٢٠١٠.

٦. جمهوري ، ليلى عازوري ، الدراسة الاقليمية التحليلية لمشروع "حقوق المرأة الانسانية :علامات مضيئة في احكام القضاء العربي" / منظمة المرأة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٣ .

٧. آل خليفة ، مريم بنت حسن ، البيئة القانونية لعلاقات النوع الاجتماعي ، بحث ضمن كتاب من تحرير(رويدا المعايطة) ، النوع الاجتماعي وابعاد تمكين المرأة في الوطن العربي ، منظمة المرأة العربية ، مصر ، ٢٠١٠.

٨. معتز بالله عبدالفتاح (اعداد)، التنمية المستدامة وقضايا المرأة العربية رؤية قطاع من الشباب العربي ، تقرير عن حوار الشباب العربي حول قضايا المرأة، ط١، تونس ، الحمامات ، منظمة المرأة العربية ، القاهرة ، ٢٠١١.

٩. هيفاء ابو غزالة ، مؤشرات كمية ونوعية لاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، منظمة المرأة العربية ، ط١، القاهرة ، ٢٠٠٩ .

١٠.جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، تقرير جمهورية العراق الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) المقر من قبل مجلس الوزراء العراقي بأمره المرقم بالعدد ١٥٩ لسنة ٢٠١٨ .

١١.جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، مديرية مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٨ .

١٢. الزويني ، بشرى حسين صالح ، تقرير العراق الوطني لمستوى تنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين +٢٠ ،ط١ ،(الامانة العامة لمجلس الوزراء :الدائرة الهندسية ،٢٠١٥).

١٣. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، مديرية مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٨ .

رابعاً:– البحوث غير المنشورة

١. علي ، امنه محمد ، الدور السياسي للمرأة العراقية بين تحديات السياسة والارهاب ، بحث (غير منشور) مقدم الى مركز دراسات المرأة في جامعة بغداد للمشاركة في المؤتمر السنوي الاول الموسوم المرأة العراقية تجليات الحاضر وتطلعات المستقبل في ٢٠١٩/٣/٦ .

خامساً:– الندوات

١. الزويني ، بشرى حسين صالح ، انماط المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد تأسيس الدولة العراقية :دراسة وتحليل ، الملف السياسي ، ملف نصف شهري يصدر عن مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية – جامعة بغداد عن اعمال الحلقة النقاشية ، ٢٠١٦ .

سادساً:– المواقع الالكترونية

http://www.albayan.co.uk

. http://www.alukah

http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20A.pdf

https://ar.wikipedia.org

. http://democraticac.d